الفصل السادس

القوى الكبرى الأخرى

obeikandl.com

obeikandl.com

ليست الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي لها مصلحة في أن ترى نشوء عالم عالي التكامل. فالقوى الكبرى الأخرى معرضة بالمثل للتهديدات التي تطرحها العولمة، بل هي أقل قدرة على مواجهة هذه التهديدات بمفردها، كما أنها ليست في وضع يمكنها من تحدي الولايات المتحدة مباشرة. وما تحتاجه هو فترة ممتدة من الاستقرار الدولي لكي تتمكن من التركيز على التنمية الاقتصادية والنمو (في حالة الصين، وروسيا، والهند، واليابان) والتطور السياسي (في حالة أوروبا) والروابط الحسنة مع الولايات المتحدة هي مقياس جوهري لتحقيق ذلك.

"الصين والولايات المتحدة مصيرهما أن تكونا عدوتين بالترافق مع نمو قوة الصين". هذه نبوءة محلل محترم.[89] هذا التكهن ليس له ما يبرره. الناتج المحلي العام في الصين يبلغ ما يقرب من نصف ما هو في الولايات المتحدة، ولكن نظرا لعدد سكانها الكبير، فان حصة الفرد من الناتج المحلي العام لا يتجاوز 5000 دولار، أي سبع أو ثمن حصة الفرد في الولايات المتحدة. (من المعقول النظر إلى عدد السكان الكبير في الصين البالغ 1.3 بليون إنسان باعتباره بشكل عبءاً بقدر ما يشكل مورداً) والصين تنفق نحو 60 بليون دولار على جهازها العسكري، أي نحو 15٪ من المبلغ الذي تنفقه الولايات المتحدة. وفي الصين مساحات شاسعة تضم مئات الملايين الذين يعيشون في مناطق زراعية ولا يزالون فقراء ولم يكتمل تطورهم. ثمة فجوة كبيرة لا تزال تفصل بين ازدهار الصين

اقتصاديا من جهة ونظامها السياسي شديد الوطأة والذي يعاني من متاعب (المقصود الحزب الشيوعي) في الدفاع عن استمرار جدواه.

شدّد قادة الصين، من جانبهم، على الحاجة إلى عقود من الاستقرار لكي تتمكن الصين من تركيز اهتمامها على النمو الاقتصادي. ويتوافق مع هذا التشديد الإعلان في الأعوام الأخيرة عن نظرية "النهوض السلمي" في الصين في هذه المرحلة من تاريخها. إن هذه النظرية (التي ربما كانت مسبوقة بصيغة " التطور السلمي") يقصد بها إعطاء إشارة إلى جيران الصين بأن قوة الصين الاقتصادية المتصاعدة (وقوتها العسكرية) لن تستخدم في محاولة لتثبيت هيمنتها في المنطقة. فالصين لا تريد أن تجافي جيرانها والولايات المتحدة، ولا تريد أيضا أن تحول حصة الأسد من مواردها البشرية والمالية إلى القطاع العسكري بدلا من الاستثمارات الأكثر إنتاجية بل تحتاج الصين إلى بيئة سليمة تتيح لها أن تصدر السلع المصنعة وأن تستورد الطاقة والاستثمار الأجنبي، متجنبة سباق التسلح الذي يكلف كثيرا،أو حدوث نزاع يحول مواردها إلى غير ما تريد ويوقف التدفق التجاري والاستثماري الذي هو بمثابة الوقود للتنمية في الصين.[90]

روسيا في الوضع ذاته إلى حد كبير، ولعلها أكثر من الصين في هذا الوضع. إن روسيا قوة كبرى بالاسم فقط. ومع أن مساحة أرضها شاسعة، ومواردها الطبيعية وافرة، ولها مقعد في مجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة، ولديها مخزون من الأسلحة النووية ينافس مخزون الولايات المتحدة، فإنها من جوانب أخرى يمكن وصفها بأي وصف ما عدا أنها قوية. إنها بلد يتناقص عدد سكانه البالغ 145 مليونا (أقل من عدد سكان باكستان) والناتج المحلي العام يكاد يكون بحجم الناتج المحلي العام في البرازيل. والذكور من سكان روسيا يهلك عشرهم من جراء الإدمان على الكحول والإيدز، كما أن نظام الرعاية الصحية الذي يقصد به العناية بهم يتهاوى. إن مكانة روسيا البارزة في المستقبل، وحتى قابليتها للحياة، لا يمكن اعتبارهما أمراً مسلماً به.

ويبدو أن قادة روسيا، على غرار قادة الصين، قرروا أن السبيل الوحيد لكي تستعيد روسيا مكانتها كدولةٍ عظمى بمعنى أكثر من رمزيٍّ، يتطلب تحوّلاً اقتصادياً، وهذا بدوره يتطلَّب استقراراً مديداً في الداخل والخارج وعلاقة عملية جيدة مع الولايات المتحدة. هذا ما أوضحه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مؤتمره الصحفي بمناسبة نهاية العام (23 ديسمبر 2004)، لقد قال: "إن الولايات المتحدة أحد شركائنا ولها الأفضلية. لقد نفذنا عدداً كبيراً من المشاريع المشتركة في المجال الاقتصادي. ونحن، دون ريب، شركاء في معالجة سلسلة من المسائل اليومية والعصرية الملحّة، وفي المقدّمة مجابهة الإرهاب. بل أستطيع أن أقول إننا أكثر من شركاء، إننا حلفاء في هذا المجال."

تظلُّ هناك فوارق مهمة بين الصين وروسيا من جهة، والولايات المتحدة من جهة أُخرى، عندما يتعلّق الأمر بمسائل وآراء محدّدة حول كيفية تنظيم العالَم وإدارة شؤونه. في معاهدة العام 2001، مثلاً، اتفقت الصين وروسيا على ضمّ جهودهما من أجل المحافظة على "توازن استراتيجي عالمي..."[91] يمكن قراءة ذلك على أنه تعبيرٌ عن الاهتمام بالتفوّق الأميركي. مع ذلك فإن هذا الكلام أكثر جدارةً بملاحظته بسبب ما لا يُفصِح عنه: أي أنه لا يوجِّه نقداً مباشراً إلى الولايات المتحدة، ولا توجد مادة جوهرية للعلاقة الصينية-الروسية، التي لا تُشبِه بأيّ حال تحالفاً أو جهداً كلاسيكياً لمجابهة القوة والثروة الأميركيتين. فليس في قدرة روسيا والصين أن يكونا خصمين لأميركا - وهما يعرفان ذلك.

أمّا الهند فلا تزال أقرب إلى الولايات المتحدة. بدايةً نقول إن الهند (بخلاف كلٍ من الصين وروسيا) بلدٌ أصيلٌ في ديمقراطيته، وفي حين أنها لم تكن أبداً خصماً للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، كانت (بالرغم من مجاهرتها بعدم الانحياز) غير منحازةٍ إلى الاتحاد السوفييتي ضدّ الولايات المتحدة. غير أن انتهاء الحرب الباردة جعل هذه النقاشات أمراً فات أوانه. وبالتوافق مع ذلك وبدعمٍ من التصميم على الانضمام إلى الاقتصاد العالمي والإفادة منه ومن نحو مليونين من الهنود الأميركيين، تخلَّت الهند لحدٍّ كبير عن معاداة أميركا علماً أن هذه المعاداة ترتد على من يرتكبها، والتي اتصفت بها سياستها الخارجية خلال مدةٍ طويلة من الحرب

الباردة. لقد بلغ التغيير في الموقف الهندي حداً جعل رئيس وزراء الهند مانوهان سينغ يتحدّث عن "مصلحة متبادلة وتكاملٍ في الأهداف الكبرى" يوفران أساساً لشَراكةٍ أميركية-هندية مستمرة ومكرسة "لبناء نظامٍ لعالَمٍ مستقر، وآمن، ومزدهرٍ، وعادلٍ.[92] هذه لغة بلدٍ يسعى للاندماج كقوةٍ كبرى.

الهند بحاجة إلى التركيز على النمو الاقتصادي وذلك لأنها رغم احتوائها أكبر طبقة متوسطة في العالم، تضمُّ أيضاً عدداً من الفقراء أكبر منه في أيِّ بلدٍ آخر بمفرده. نتيجةً لذلك، حصة الفرد من الناتج المحلّي العام تقلُّ عن 3.000 دولار سنوياً، أي أقل من حصة الفرد في روسيا بنحو 1.000 دولار وأقل منها في الصين بألفي دولار. وسيفوق عدد سكان الهند خلال بضعة عقود عدد سكان الصين ليصبح الأكبر في العالم. هذا كلُّه يشير إلى الحاجة لنموٍ اقتصاديٍّ دائم يقارب 8-10 بالمائة أو يبلغ هذا المستوى، وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلاّ باجتذاب الهند الرأسمال والتكنولوجيا من الولايات المتحدة وإلاّ إذا تمكنت من دخول السوق الأميركية.

إن ما يجدُر ذكره أن مواقف اليابان وأوروبا، وهما العضوان المحتمل انتسابهما إلى التفاهم وصادف أنهما حليفتان للولايات المتحدة، هي أكثر تعقيداً من مواقف الصين، وروسيا، والهند. وهذا ليس مفاجئاً، إذ إن الحلفاء هم الذين يجب عليهم إجراء التكيُّف الصعب مع خسارة المبدأ المنطقي والعزيمة اللذين جمعت بينهما إثر تخلّي عصرٍ جيوبولوتيكي عن المكان لعصرٍ آخر.[93]

لكن توجد فوارق مهمّة بين اليابان وأوروبا. قد تكون الحرب الباردة انتهت، ولم يعد وجودٌ للاتحاد السوفييتي. لكن معظم اليابانيين لا يزالون ينظرون إلى العالم كما كان مخططاً وينظرون إلى الولايات المتحدة كصديقٍ نافعٍ. تواجه اليابان بصورةٍ مباشرة المجهول فيما يتعلَّق بكوريا الشمالية التي تطوِّر أسلحة نووية وتُجري تجارب على صواريخ يمكنها أن تصل إلى طوكيو. وهنالك أيضاً خِلافات مع روسيا لم تُحَل حول بعض المناطق، وهناك التحدّي المتمثّل بالصين الناهضة. إزاء هذه الخلفية، لا علاقة بتردّد اليابان في الارتباط مع الولايات المتحدة بصورةٍ أوثق، بالعداء لأميركا (ولو أن هناك بالتأكيد شيئاً من هذا العداء)، بل علاقة هذا التردّد هي مع النقاش الداخلي الذي لم يصل إلى نتيجة حول دور اليابان في العالم، وإلى أي مدى يجب أن تظلَّ اليابان حالةً خاصة بسبب التَركة التي خلَّفتها لها الحرب العالمية الثانية، أي تركة العدوان المسلَّح. مع ذلك، فإن التوجُّه السائد واضح: إنه توجُّهٌ نحو أن تصبح اليابان أوفر نشاطاً في العالم وأكثر من مجرَّد قوةٍ اقتصاديةٍ ذات بعدٍ واحد.[94]

هنالك من يُجادِل بأن أوروبا الشريك المقبل للولايات المتحدة الأكثر تعقيداً. لقد انساقت أوروبا وراء نهجٍ تاريخيٍّ أفضل وصفٍ له هو تكاملها الخاص. والحقيقة، أن تجربة أوروبا عبر نصف القرن الماضي تشكّل مثالاً ملفتاً للنظر (وباعثاً على الأمل) لكيفية تقارب البلدان وتعاونها بالرغم من عداء سابق وعدم المساواة راهناً.

غير أن هذا لا يعني الإيحاء بأن ما يَجري في أوروبا يَصلُح نموذجاً يُؤخَذ به في أيّ مكان آخر. إن تكامل أوروبا حميميٌّ أكثر من اللازم وبيروقراطيٌّ مفرِطٌ في البيروقراطية وما يَجري فيها الآن هو إلى حدٍّ كبير نتيجة تاريخها الفريد، بحيث لا تصلُح أوروبا أن تكون نموذجاً لمناطق أُخرى وأقل من ذلك للعالم بأكمله.

وليس مفاجئاً أن العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا تمرُّ في حالة اضطرابٍ، وهذا ليس بالأمر الجديد: إن الروابط عبر الأطلسي كانت عاصفةً في أكثر الأحيان، على حدّ ما يوحي به عنوان كتاب هنري كيسينجر، هذا الكتاب الذي يُعتَبَر مَعلَماً وعنوانه "الشَراكة المضطربة".[95] مع ذلك ثمة شيءٌ مختلف حول المشاكل الراهنة. إن انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفييتي قد أزالا الغِراء الذي كان يوفِّر المبدأ المنطقي الأساس للتحالف العسكري. أما وأن أميركا وأوروبا لم يعودا بحاجةٍ لتأكيد وجود جبهة مشتركة معادية للشيوعية، فقد شَعَرا بحرية استكشاف اختلافاتهما، وثَبَتَ أن العثور على هذه الاختلافات هو من السهولة بمكان. إن التغيير بين أجيالٍ كان له تأثيره. فالولايات المتحدة بالنسبة للأوروبيين تحت سن الستين عاماً ليست في نظرهم البلد الذي حرَّر القارة خلال الحرب العالمية الثانية بل يرَون فيها زعيمةً مثيرةً للجدل لتحالفٍ هاجم العراق، وينظرون إليها كدولة رافضة لمحكمة الجنايات الدولية، وبروتوكول كيوتو. ثم إن الخِلافات حول مسائل اجتماعية (من بينها عقوبة الإعدام، والإجهاض، وسياسة

المخدرات) قد زادت تفاقُم أسباب التوتر عبر الأطلسي. بل إن نجاح أوروبا قد يكون مصدر صعوبةٍ، من حيث أن العديد من الأوروبيين بطبيعتهم ينظرون إلى العالَم من خلال عدساتٍ إطارها مستَمَدٌّ من تجربتهم الخاصة في الآونة الأخيرة، في حين أن الأميركيين ينظرون إلى العالَم في أكثر الأحيان نظرة المقاتِل. إن مراقِباً فرنسيا متبصراً قال: لقد انتقلنا من شكلٍ للحرب الباردة كيانه غربٌ واحد وأوروبتان فصرنا في العالَم الراهن بأوروبا واحدة وغَربَين.(96)

غير أن تاريخ السنوات الأخيرة ليس رواية عن الافتراق يرويها جانب واحد. في العام 1990، بعيد النهاية المفاجئة للحرب الباردة وفي أعقاب غزو العراق للكويت واحتلالها، تضافرت جهود الأوروبيين والأمريكيين لمقاومة عدوان صدام حسين وإرغامه على التراجع، وخلال نفس العقد من السنين أفلح الأمريكيون والأوروبيون في جسر خلافاتهم وتعاونوا لحماية سكان البوسنة وكوسوفو. وأحدث من ذلك أنهم وجدوا طريقة لتوسيع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وإعادة توجيهها لكي تزداد صعوبة الإرهابيين في تنفيذ أنشطتهم، ولنشر الاستقرار في أفغانستان عقب الحرب هناك.

إن الأساس المنطقي للتعاون بين الولايات المتحدة وأوروبا أساس قوي. فكل منهما يحتاج الآخر(وحاجة أوروبا أكبر نظرا لضعفها النسبي) لكي تتمكن من مواجهة تحديات العَولمة

والاستفادة من منافعها. ثمة الكثير مما ينبغي للولايات المتحدة أن تفعله، وفي بعض الحالات الكثير مما ينبغي أن تتنازل عنه. ولكن لا يقل عن ذلك شرطا مسبقا أن يقاوم الأوروبيون إغراء اتخاذهم موقف المعارضة للولايات المتحدة. هنالك ثلاثة أفكار متعارضة بشأن دور أوروبا في العالم: فكرة تقول إن أوروبا شريكة للولايات المتحدة، وفكرة ثانية توازن أوروبا مع الولايات المتحدة، والفكرة الثالثة أن أوروبا جزيرة، أي أنها منطقة تقع معظم خياراتها في تعهدات دولية عسيرة وتركز على نوعية الحياة في القارة الأوروبية. ومع أن الخيارين الثاني والثالث هما من نوع الكلام البلاغي أكثر مما هما حقيقتان - بالرغم من الدعوات الفرنسية بين الحين والآخر إلى عالم متعدد الأقطاب، يفتقر الأوروبيون إلى وسيلة لتحقيق الخيار الثاني، وسيكون من السذاجة أن يعتقدوا بأن الخيار الثالث يمكن أن يوفر لهم أمنا قابلا للاستمرار-ولذلك فان الخيار الأول (الذي ينافح عنه رئيس وزراء المملكة المتحدة طوني بلير) ليس مضمونا بأي حال. والتحدي أمام السياسة الخارجية الأمريكية يتمثل في العمل لكي يكون الخيار الأول، أي أوروبا شريكة، هو الفائز. ولا يقل عن ذلك تحديا للأوروبيين المسؤولين أن يسعوا لنجاح هذا الخيار. إن الشَراكة عبر الأطلسي يمكن أن تسود ويجب أن تسود .ومما يبعث على الاطمئنان أن البيان الرئيسي للاتحاد الأوروبي حول الأمن ينحو هذا المنحى. "لا شيء يحل محل العلاقة عبر الأطلسي. فالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يمكنهما بالعمل

معا، أن يكونا قوة رهيبة تعمل لخير العالم. إن هدفنا يجب أن يكون قيام شَراكة متوازنة وذات تأثير مع الولايات المتحدة."[97] ولكن هذا البيان يجب أن يقرن الأقوال بالأعمال، مع تغذية متنامية للرأي الشعبي في أوروبا من قبل القادة الأوروبيين. إن الشَراكة حيوية جدا ولا يجوز أن تتلاعب بها السياسة.

الخيارات الأمريكية

لا يمكن أن تتعاون حكومات القوى الرئيسية في العالم مع الولايات المتحدة إلا في سياق رؤية الرأي العام في تلك القوى أن مصالحها الوطنية الأساسية محمية. فالتكامل لن يمضي بعيدا إذا كان الرأي فيه أنه يخدم فقط أو على الأغلب مصالح الولايات المتحدة، وعندما صادف تكافؤ هذه المصالح إلى حد كبير مع مصالح البلدان الأخرى، كان لا بد من توجيه الاهتمام أيضا إلى أولويات تلك الحكومات.

فيما يتعلق بالصين، المسألة الطاغية هي تايوان. فالصين لا تعتبر هذه المسألة شأنا من شؤون السياسة الخارجية بل تعتبرها أمرا داخليا في صلب هويتها كدولة - أمة. تعتبر الصين تايوان جزءا لا يتجزأ من البلد، والسؤال الوحيد عند قادتها هو متى وكيف تتحقق إعادة وحدة البلد.

لا تتحدى الولايات المتحدة مباشرة فكرة كيان صيني سياسي واحد يتضمن تايوان. لقد وافقت إدارة نيكسون على ذلك في شهر

فبراير عام 1972 في ما سمي بلاغ شنغهاي الذي أرسى الأساس للعلاقات بين واشنطن وبيجين (كانت تسمى آنذاك بيكين): "تعترف الولايات المتحدة بأن جميع الصينيين على كلا جانبي مضيق تايوان يؤمنون بأنه لا توجد إلا صين واحدة وأن تايوان جزء من الصين. ولا تتحدى الولايات المتحدة هذا الموقف." ومنذ ذلك الحين كررت كل إدارة أمريكية سواء أكانت من الحزب الجمهوري أم الحزب الديمقراطي، هذه المقولة (مانترا) الأساس، التي تؤكد موقف الولايات المتحدة الذي يحافظ على علاقات دبلوماسية رسمية مع البر الصيني الرئيسي فقط.

تحافظ الولايات المتحدة في الوقت ذاته على التزامات تجاه تايوان (جمهورية الصين)، الجزيرة المتبقية من الصين الوطنية (أي غير الشيوعية). إن هذه التزامات يجسدها قانون العلاقات مع تايوان الصادر في عام 1979، وهو ينص على "أن قرار الولايات المتحدة إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية يستند إلى توقعها أن يتقرر مستقبل تايوان بوسائل سلمية" وأن سياسة الولايات المتحدة تقضي بالمحافظة على قدرة "مقاومة أي لجوء إلى القوة أو أي شكل آخر من الإكراه من شأنه أن يعرض للخطر أمن شعب تايوان أو نظامه الاجتماعي أو الاقتصادي." ويتضمن القانون أيضا مطلب "أن توفر الولايات المتحدة لتايوان ما يلزمها من المواد والخدمات الدفاعية بكميات تمكنها من الاحتفاظ بقدرة كافية للدفاع عن نفسها" وبالتوافق مع هذه التزامات

أصبحت الولايات المتحدة المصدر الرئيسي لأسلحة تايوان، ووفرت لها عمليا ما قيمته بلايين الدولارات من الأسلحة خلال السنين الماضية.

لقد سعت الولايات المتحدة منذ أكثر من ثلاثة عقود - ونجحت معظم الوقت- لإقامة توازن بين هذه المجموعة من الالتزامات المتضاربة إن لم نقل المتناقضة. كانت الولايات المتحدة تثني الصين عن استخدام القوة العسكرية لتوحيد البلد، وكانت تثني حكام تايوان عن إعلان الاستقلال أو اتخاذ خطوات معادلة لمثل هذا الإعلان ومن شأنها أن يكون لها أثر محتمل باستدعاء رد عسكري من البر الصيني الرئيسي. وليس بإمكان البر الرئيسي للصين أن يستبعد احتمال أن ترد الولايات المتحدة عسكريا إذا استخدم هو القوة العسكرية. كما أن قادة تايوان لا يستطيعون التأكد من أن بوسعهم الاعتماد على مساعدة الولايات المتحدة لا سيما إذا كان عمل استفزازي من جانب تايوان لتغيير الأمر الواقع هو السبب في حدوث أزمة.

غير أن سياسة " الردع من خلال الغموض" بدأت تذوي. إن تايوان، التي تزداد ديمقراطيتها تسير ببطءٍ نحو الاستقلال. ومنذ سنوات كان في تايوان إجماع على أن هناك صيناً واحدة فقط، وأن حكومة تايوان وليست حكومة بيجين هي الحكومة الشرعية. ويطرح الآن قادة تايوان، على نحو متزايد، ما يشبه سياسة دولتين صينيتين. في هذه الأثناء كانت جمهورية الصين الشعبية ماضية

بثبات نحو بناء القوة العسكرية التي من شأنها أن تحدث أثرا في تايوان، وكانت في الوقت ذاته تصدر بانتظام إنذارات وترسل إشارات بأنها لن تغض الطرف عن استقلال تايوان.[98]

كانت إدارة جورج دبليو بوش على حق بتحذيرها قادة تايوان من عدم السير إلى أبعد مما يجب في اتجاه الاستقلال. لقد تحدث الرئيس بوش بتاريخ 9 ديسمبر، 2003، بحضور رئيس وزراء الصين دين جياباو الذي كان يزور الولايات المتحدة فقال "إننا نعارض أي قرار أحادي الجانب تتخذه الصين أو تايوان لتغيير الوضع القائم، وإن أقوال زعيم تايوان وأعماله تشير إلى أنه قد يكون مستعدا لاتخاذ قرارات أحادية الجانب لتغيير الوضع القائم، وهذا ما نعارضه.....إن سياسة الولايات المتحدة هي سياسة صين واحدة". ينطوي ضمنيا هذا التوبيخ لقيادة تايوان على وجهة النظر القائلة إن تقرير المصير ليس ولا يمكن أن يكون حقا عالميا شاملا. لقد مضينا مسافة طويلة منذ عصر الاستعمار ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما كانت مطالبة الكثيرين بدولة مستقلة ادعاء مباشرا نسبيا. بالمقابل، كانت جميع البلدان المرشحة افتراضيا لأن تكون دولا (من ضمنها كردستان، وفلسطين، والتيبت) يمكن أن تفجر حربا إذا أقدمت من جانب واحد على تأكيد استقلالها، وأن تواجه مسائل حقيقية من حيث قابليتها للبقاء أو كلا الأمرين. نقتبس من اتفاق كامب ديفيد، الذي إضافة إلى تقريره أحكام السلام بين إسرائيل ومصر، أوضح مبادئ الاهتمام بطلبات النزعة

الوطنية الفلسطينية في سياق المحافظة على أمن إسرائيل، فنجد في هذا الاقتباس أن لتايوان حق المشاركة في تقرير مصيرها بشرط أن لا تقرره بمفردها.

في هذا الكلام شيء من السخرية، إذ أن التأني من جانب قادة تايوان قد يكافأ عندما يصبح البر الصيني الرئيس أكثر انفتاحا وبالتالي أكثر شبها بتايوان. وإعادة التوحيد التي تسفر عن صين تشبه تايوان أكثر من شبهها بالبر الرئيس ممكن بمرور الزمن، ولكن ليس واضحا أن قادة تايوان سيقبلون بذلك. وإذا ما اجتازت تايوان خطا أحمر - كإعلان نفسها رسميا دولة منفصلة ذات سيادة- سيكون من المهم عدم الاعتراف بها، ويجب أيضا أن تواجه عقوبات اقتصادية وسياسية. وفي الوقت ذاته يجب ثني البر الصيني الرئيسي عن استخدام القوة، وهذا يتطلب من الولايات المتحدة عدم استبعاد القيام بعمل ما دفاعا عن تايوان. ومساندة ذلك بقوات توحي بالصدقية. يجب أن يكون الهدف معالجة الأزمة دون الدخول في حرب والعودة الى الوضع كما هو الآن.

إذا عمد البر الصيني الرئيس إلى استخدام القوة العسكرية يجب عدم السماع له بالنجاح في إعادة توحيد البلد. إذ أن السماح له بذلك سيشكل سابقة مرعبة للمنطقة ولما هو أبعد منها. إن هذا السماح يمكن أن يطلق موجة من إعادة التسلح بل وانتشار الأسلحة النووية، إذ أن عددا من الحكومات في المنطقة سينعكس الأمر عليها خوفا من الصين وشكا في الوثوق بأمريكا. مع ذلك، إذا ما

أقدمت الصين على استخدام القوة وتسببت بحرب، يجب أن تخاض هذه الحرب بطريقة تهدف إلى إبقائها محدودة قدر الإمكان من حيث أنواع الأسلحة والأهداف. إن السماح لأية مجابهة بأن تتصاعد إلى نزاع عام بين الولايات المتحدة والصين سيكون كارثة. ويجب ألا تكون النتيجة أي تغيير في وضع تايوان السياسي. وينبغي للولايات المتحدة أن تستمر في معارضة إعادة التوحيد بواسطة القوة والاستقلال، والهدف هو تجنب أغراء تايوان باختلاق أزمة (أو مكافأتها عليها إذا فعلت، وفي الوقت ذاته تجنب اكتساب عداوة دائمة من جانب 1.3 بليون صيني على البر الصيني الرئيسي.

الكلام في هذه الأمور أسهل من العمل، ولذلك يجب أن تكون الأولوية المباشرة الاستمرار في منع حدوث أزمة. وإحدى الوسائل للقيام بذلك هي إبلاغ المواقف والسياسات الموصوفة أعلاه إلى كل من الصين وتايوان تحاشيا لأي سوء فهم. أحيانا يكون تعميم فكرة الردع من خلال الوضوح أصح من تعميمها من خلال الغموض والشك. ويجب على الولايات المتحدة أن تفعل كل ما في وسعها لتشجيع الروابط الاقتصادية والعلاقات في مجال النقل والحوار المنتظم بين الصين وتايوان. إن بإمكان تايوان أن توقع الولايات المتحدة والصين في نزاع مسلح. فهي، أكثر من أية مسألة أخرى تهدد فرصة دمج الصين في نظام عالمي بقيادة الولايات المتحدة من أجل إعادة تكييف العلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين وبناء أساس لسلام دائم.

إن الاختلال الضخم في توازن العلاقات التجارية والثنائية هو لمصلحة الصين-162 بليون دولار لمصلحة الصين في عام 2004 وحده- مع إمكانية تقويضه احتمالات التعاون الصيني-الأميركي ودمج الصين إذا ما تبنّت الولايات المتحدة على سبيل الرد سياسات الحماية. من المهم في هذا الصدد عدم ردّ الفعل على الأعداد الثنائية، التي تعكس كل شيءٍ من مرحلة التنمية في الصين إلى القيمة العالية للدولار بالنسبة للرنمنبي Renminbi، العملة الصينية. العجز في العلاقة الثنائية مع الصين ستَقلُّ أهميتها إذا أمكن تعويضه من فوائض تجارة الولايات المتحدة مع بلدانٍ أُخرى. ويجب على مسؤولي الحكومة الأميركية والكونغرس التركيز على ضمان تمتّع الصادرات الأميركية بفرصةٍ عادلة، وأن تتصرّف الصين طبقاً لالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية. إذا أمكن تحقيق كل ذلك، يجب عندها "إنهاء الشكل الثنائي للاهتمامات التجارية وترك معالجتها إلى منظمة التجارة العالمية."

وسيكون من الحِكمة أن ينظر الأميركيون نظرةً بعيدة المدى إلى تطوّر النظام السياسي في الصين. فالعمل السياسي في الصين لا يزال يوَجّه بشدةٍ من فوق. وهكذا فإن المجتمع أكثر انفتاحاً إلى حدٍّ كبير مما كان قبل خمس عشرة سنة أي في زمن الحملة القاسية على ساحة تيانانمين. ثمة احتمالٌ بأن يكون مرةً أُخرى أكثر انفتاحاً في السنين القادمة. ولعلَّ أفضل وسيلةٍ لتشجيع هذا التطوّر هي مواصلة دعم انفتاح الصين اقتصاديا وبرامجها التي تعزّز حكم

القانون. وقد تكون مساعدة الصين في تطوير هذه البنية التحتية أكثر أهمية بكثير من الانتقادات الصادرة بقراراتٍ عُليا لسجل الصين في مجال حقوق الإنسان.

تُقدِّم روسيا مجموعة طلباتٍ مختلفة من الولايات المتحدة. فأسئلةٌ من مثل إلى أيّ حدٍّ توفّر الولايات المتحدة الأمن للأسلحة والمواد النووية الروسية، وبأية روحٍ من المسؤولية تعمل لاحتواء القدرات النووية لكلٍّ من إيران وكوريا الشمالية، وكيف تتصرّف إزاء جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة التي تشكّل في نظر روسيا "خارجها القريب"–هذه الأسئلة كلُّها يمكن أن يكون لها، وسيكون لها، تأثيرٌ على المصالح والأهداف الأكثر أهمية للولايات المتحدة.هنالك حدودٌ لما تستطيع روسيا أن تفعله بالمعنى الإيجابي في العالَم، أما قدرتها على أن تكون مخربةً فإنها ضخمة.

على الأميركيين عند تعاملهم مع روسيا أن يكونوا على علمٍ بشعور روسيا التاريخي بأنها قوةٌ مهمّة. ويجب على الولايات المتحدة أن تُعامل روسيا باحترام، لا سيما في العلاقات مع البلدان التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي وتُشكِّل الآن "خارج روسيا القريب." ينبغي للولايات المتحدة ألاّ تُعامِل هذه المناطق وكأنها ضمن مجال النفوذ الروسي–لقد أصابَت إدارة بوش بدعمها حقّ أوكرانيا في إجراء انتخاباتٍ حرّة وسليمة في أواخر عام 2004، ولكن يجب أن تأخذ في الحسبان اهتمامات روسيا الشرعية. كذلك يجب أن تفكّر الولايات المتحدة مرتين قبل إقامة قواعد عسكرية

في تلك البلدان القريبة من روسيا، وهذا أمرٌ يجب أن تحذَره بأي حال إذا أخذنا بالاعتبار السياسات الأوتوقراطية والفاسدة التي تتصف بها تلك البلدان. وينبغي للولايات المتحدة ألاّ تكرّر، إلاّ في ظروفٍ نادرة، أسلوب الحرب الباردة، من حيث الإشراف على الطبيعة الداخلية لتلك البلدان لمجرّد أنها تقف إلى جانبنا في مكافحة الإرهاب.

وسيكون من الحكمة أيضاً أن تضع الولايات المتحدة في ذهنها التركيز على التجارة في جانبٍ كبير من السياسة الخارجية الروسية. فعلى الرغم من الطفرة في أسعار النفط والغاز، لا يزال الاقتصاد الروسي هشاً، والسعي وراء الأرباح يشكّل سياسة روسيا الاقتصادية بشكلٍ حاد. وفيما يخصّ إيران، لا يوجد سببٌ وجيه لإصرار الولايات المتحدة على أن ترفض روسيا بيع مفاعلٍ نووي إلى إيران. بدلاً من ذلك، ينبغي للولايات المتحدة أن تكتفي بالعمل مع روسيا لكي تحتفظ روسيا أو المجموعة الدولية بالرقابة على أي وقودٍ نووي تحصل عليه إيران، وتتخذ الخطوات التي تقلّل إلى الحدّ الأدنى أيّة فوائد تصبّ في برنامج الأسلحة النووية في إيران.

يجب ألاّ تعمل الولايات المتحدة لعزل روسيا. إن توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) كان عبارة عن سياسة يمكن أن تؤدّي إلى مجافاة روسيا. لحسن الحظ أن ذلك لم يحدث. أحد السُبُل لضمان عدم حدوثه مستقبلاً هو إشراك روسيا أكثر فأكثر في ما

تفعله الناتو. روسيا الآن عضوٌ في "الشَراكة من أجل السلام" وهي مجموعة من نحو ثلاثين بلداً تأسست في العام 1994 لإعداد البلدان الأوروبية لاحتمال عضويتها في الناتو، وإذا تعذّر ذلك، لتحسين قدراتها العسكرية لتكون في وضعٍ يتيح لها التعاون مع الناتو. هنالك أيضاً مجلس روسيا-منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو هيئة استشارية خاصة تأسست في العام 2002 لتخفيض الاحتكاك بين أنشطة الناتو كمنظمة موسعة من جهة وروسيا الحساسة من جهةٍ أُخرى. ويجب عدم استبعاد عضوية روسيا في الناتو مستقبلاً إذا كان ذلك شيئاً سترغب فيه روسيا وإذا التزمت بمعايير منظمة الحِلف، بما في ذلك أن يكون أيّ بلدٍ راغبٍ في الانضمام إلى الحِلف متمتعاً بقدرٍ كافٍ من الديمقراطية. تختلف الناتو الآن اختلافاً كبيراً عمّا كانت عند تأسيسها. وقد ساعَدَت الدول الأعضاء سابقا في الكتلة الشرقية على تحديث نفسها وعلى الدمقرطة، ولا سبب يمنع أن يكون لها تأثير مماثل على روسيا. إضافةً إلى ذلك أصبحت أقل فأقل من كونها منظمة دفاعية تهدف إلى حماية أراضي أعضائها من دولةٍ عدوانية أو تحالفٍ على غرار الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو. وفي حدود بقاء الناتو في نطاق الدفاع المشترك، تبقى هكذا في سياق الدفاع ضدّ الإرهاب الذي ترتكبه جهاتٌ ليست دولاً كالقاعدة. إن المرة الأولى والوحيدة التي نفّذَت فيها الناتو التزام "الهجوم على واحد هجومٌ على الجميع" كان في أعقاب هجمات 11 سبتمبر الإرهابية على الولايات المتحدة.

والناتو هي بصورةٍ متزايدة منظمة أمنٍ جماعيٍّ (المادة الرابعة حسب تعبير منظمة حلف شمال الأطلسي) وغايتها الحقيقية هي التصدّي لتحديات الأمن الصادرة من خارج منطقة المعاهدة، أي، ما وراء أوروبا من بلدانٍ مثل أفغانستان (حيث يتولّى جنود الناتو الآن دوراً ذا معنى) أو العراق (حيث يجب أن يتولوا مثل هذا الدور). هذه المهمّات تميل إلى أن تكون استنسابيةً من حيث أنها تشمَل بعض وليس كلّ أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي الستة والعشرين. وهذا ما يمكن أن يصدق في روسيا إذا ما أصبحت عضواً.

على أن ما هو أهم من دمج روسيا في الناتو هو دمجها في الاقتصاد العالمي. إن منظمة التجارة العالمية هي إحدى الآليات لتحقيق ذلك. وروسيا في سياق التفاوض على ما يسمّى اتفاقية اللحاق بمنظمة التجارة العالمية (كلّ بلدٍ يتوق لأن يكون عضواً في المنظمة يجب أن يتوصّل أولاً إلى اتفاقٍ مع مسؤولي منظمة التجارة العالمية والدول الأعضاء فيها، بشأن جدولٍ زمنيٍّ للتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية). ثمّة رابطة أُخرى محتملة بل هي أعلى قيمةً، والقصد هو أن ترتبط روسيا بالاتحاد الأوروبي. إن اتفاقاً حول التجارة الحرّة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا على أساس الحلف التجاري المعقود في شهر مايو عام 2004 هو أكثر عقلانيةٍ في هذا الصدد. وجليٌّ أن هذا ليس بالأمر الذي تستطيع الولايات المتحدة أن تحسمه. ولكن يجب أن لا يبقى لدى روسيا والأوروبيين

أيّ شكٍّ في أن الولايات المتحدة تعتبر هذه العلاقة بناءةً وتؤيّد تطورها.

وكما هي الحال مع الصين يبرز السؤال عن مدى بروز التطورات الداخلية لدى روسيا في حسابات الولايات المتحدة وكيف ينبغي للولايات المتحدة أن تسعى وراء أهدافها. هذا أمرٌ ذو علاقةٍ خاصة إذا أخذنا في الاعتبار حرب روسيا المستمرة مع ثوار الشيشان وتقليص المجتمع المدني، واستقلال الشركات، والقيود والتوازنات السياسية التي يتسم بها على نحوٍ متزايد حكم فلاديمير بوتين.

كل الأسباب لترويج الإصلاح الديمقراطي تنطبق على روسيا. فعلاوةً على الحُجة القائلة إن وجود بلدانٍ ديمقراطية أمر مرغوبٌ فيه "من حيث المبدأ" لأنها توفّر مزيداً من الحماية لحقوق الأفراد ومزيداً من الفرص، هنالك السجل التاريخي الذي يشير إلى أن الديمقراطيات التي في طَور النضوج وفيها العديد من القيود والتوازنات هي بالنسبة للمواطنين الدوليين أفضل من أنظمة الاستبداد التي تجنح إلى العدوان. ولكن ليس سهلاً على الأميركيين أو أية جهة خارجية أن تقوم بالترويج للإصلاح الديمقراطي في روسيا أو أي مكانٍ آخر، وأقل من ذلك سهولة أن تفرض هذا الإصلاح الديمقراطي. إن إقامة مؤسسة ثابتة لاقتصاد السوق ولسيادة القانون يمكن أن تثمر مع مرور الزمن. ومطالبة أي بلد بأن يطبّق كل المعايير السياسية كشرطٍ مسبقٍ للارتباط الكامل تُلغي

استخدام الارتباط والدمج كآلية لمساعدة البلد على تطبيق معايير أعلى.

ويجب على الولايات المتحدة كذلك أن تستجيب لمصالح روسيا المشروعة، من قبيل وحدة الأراضي الروسية. ليس للشيشان حقٌّ أصيل في تقرير المصير. والقادة الروس يعارضون إيجاد سابقة للانفصال، ومعارضتهم مفهومة. هنالك أيضاً مسألة الأولويات. من السُخف أن تجعل الولايات المتحدة علاقتها الأوسع مع روسيا بما في ذلك، مثلاً، سياسة روسيا بشأن برنامج إيران النووي رهينةً لما يفعله بوتين داخل بلاده.ولا تملك الولايات المتحدة ترف إدارة سياسة خارجية تجاه روسيا تهتم فقط أو على الأغلب بتنمية الديمقراطية زيادةً عمّا تفعله تجاه الصين، إذا أخذنا بالاعتبار أهمية الاستعانة بالصين في الجهود الرامية إلى التعامل مع التحدّي النووي الكوري الشمالي.

السياسة الخارجية الجيدة ليست ولا يمكن أن تكون الكل أو لا شيء. من الممكن أن تكون هناك حساسية تجاه الرغبة الروسية في المحافظة على الوحدة الوطنية ومن الممكن في الوقت ذاته ومن المهم أيضاً أن تكون السياسة الخارجية انتقاداً لأساليب روسيا الطبيعية وافتقارها إلى مسار دبلوماسية مكثفة في بلاد الشيشان. ويجب عدم السماح لروسيا بأن تكون مسيطرةً أو أن يكون لها الدور القَصري في مناطق نفوذ في أوكرانيا أو غيرها في "الامتداد السوفييتي" السابق. وبالمثل يمكن للمسؤولين الأميركيين (مع

غيرهم في البلدان الديمقراطية الأُخرى) بل يجب أن ينتقدوا أسلوب بوتين في تجميع السُلطة بيديه كما يفعل أشخاصٌ روسيون بارزون كثيرون. إن هذا الانتقاد صحيحٌ في المبدأ، ويعطي شرعيةً للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتنمية الديمقراطية في أماكن أُخرى، ويمكن أن توفّر بعض المعارضة لجموح بوتين. ولكن ليس من الحكمة التلويح بعقوبات أو جعل التعاون في أماكن أُخرى متوقفاً على ما تفعله روسيا في هذا النطاق. إن تجزئة المسائل مستحسنة في السياسة كما في العلاقات بين البشر.

يبدو دمج الهند احتمالا قويماً نسبياً إذا أخذنا في الاعتبار أن الهند دولة متينة في ديمقراطيتها، وشريكة استراتيجية طبيعية تزداد ارتباطاً اقتصاديا بالعالم. ثم إن هنالك جماعة مزدهرة من الأمريكيين-الهنود. الحقيقة (كما هي الحال دائماً) تصير أكثر تعقيداً.

لقد وفرت نهاية الحرب الباردة فرصة للتحرك إلى ما بعد كل ذلك، كما أن نمو الروابط الاقتصادية بين الهند والولايات المتحدة وفر صابورة حقيقية لدمج الهند. بلغت قيمة التجارة بين الولايات المتحدة والهند، مع حلول العام 2004، نحو 18 بليون دولار سنوياً، أي بزيادة سبعة بلايين دولار عما كانت عليه قبل عقد من السنين. ويعتبر الاستثمار الأمريكي المباشر في الهند، وهو في نطاق 250 مليون دولار سنوياً، كبير الحجم، ولو أنه دون حجم الاستثمار الأمريكي في الصين. مع ذلك، لا تزال هناك ثلاث مسائل لا بد من الاهتمام بها لكي تتحقق إمكانية دمج الهند.

المسألة الأولى تتعلق بأسلحة الهند النووية. لقد فجرت الهند في عام 1974 "جهازاً نووياً سلمياً" ثم أجرت تجارب على عدة رؤوس حربية في عام 1998، لكنها لم يُعترف بها كواحدة من الدول الخمس التي امتلكت أسلحة نووية، من قبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولم توقع الهند أبداً هذه المعاهدة، إذ اعتبرتها تمييزية في صلبها. ولا توجد فرصة لأن توافق الهند على التراجع عن برنامجها الخاص بالأسلحة النووية ما دامت الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وبريطانيا العظمى، وفرنسا تملك أسلحة نووية. وكون باكستان تملك بدورها أسلحة نووية إنما يجعل احتمال تخلي الهند عن أسلحتها النووية أبعد إلى حد كبير.

الدمج يتطلَّب جدلاً قبول هذه الحالة. وهذا لا يتطلب محاولة إجراء تعديل رسمي في المعاهدة ذاتها، إذ أن هذه المحاولة من شأنها أن تفتح كل أنواع الخلافات غير القابلة للحل وتبرهن في النهاية أنها مثيرة للمتاعب أكثر مما تستأهل. ولكن الولايات المتحدة لا بد لها من قبول واقع كون الهند قوة نووية والعمل مع الهند ليس فقط لتحقيق استقرار في علاقتها النووية مع باكستان بل لتجعل الهند أيضاً عضواً في جميع الترتيبات المتعلقة بإحباط مزيد من انتشار الأسلحة النووية في دول أخرى أو وصولها إلى جماعات إرهابية. وهذا يعني أيضاً إسقاط العقوبات الاقتصادية (على نحو ما فعلت إدارة بوش إلى حد كبير في خريف العام 2004) التي طُرحت عندما أجرت الهند تجربتها النووية عام

1989. هنالك ثمن يجب دفعه لقاء هذا التنازل أمام الواقع، من حيث أنه يعزز المفهوم القائل أن مقاربتنا لموضوع انتشار الأسلحة النووية ليست متماسكة. حسناً، هذه هي الحقيقة! لقد كانت سياسة الولايات المتحدة تمييزية منذ اليوم الأول، إذ أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تُقر بأن البلدان الخمسة، دون غيرها من البلدان، مخولة (على الأقل مؤقتا) بامتلاك أسلحة نووية.

لقد غضت الولايات المتحدة الطرف أيضاً عن أسلحة إسرائيل النووية، راضخة للواقع وإنما كذلك لأن إسرائيل ادعت حقها في امتلاك هذه الأسلحة نظراً للتهديدات والعداء الذي واجهنه من معظم العالم العربي طوال وجودها. ومع أنه من الصواب معارضة نشوء دول جديدة تملك أسلحة نووية في كل الظروف، فمن الصواب أيضاً معارضة ذلك في بعض الظروف أكثر من سواها. إن سمة نظام الحكم وسلوكه-أي سجله في مجال العدوان، وتاريخه في تأييد الإرهاب، واستقراره، وسجله من حيث منع تصدير التقنيات الحساسة، وسواء أكان نظام حكم ديمقراطياً، أو كان متورطاً في نزاع مع بلد مجاور يمكن أن يؤدي إلى نزاع تستخدم فيه بالتالي أسلحة نووية- كل ذلك يمكن بل ويجب أن يؤثر في شدة معارضة الولايات المتحدة والعالم لانتشار الأسلحة النووية ويؤثر في ما ينبغي للولايات المتحدة والبلدان الأخرى أن تكون مستعدة لعمله لمنع الانتشار أو مقاومته. وفي حين أن نشوء إيران نووية وسويسرا نووية مثير للقلق في الحالتين، لكن ليس بنفس القدر من القلق.

يتطلب دمج الهند أيضاً من الولايات المتحدة أن تساند الفكرة القائلة إن الهند في الحقيقة قوة كبرى. بعض هذه المساندة يمكن إنجازها على صعيد ثنائي، ولكنها تتطلب أيضاً دعم رغبة الهند بأن تصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ثمة صعوبة سياسية في إصلاح مجلس الأمن، الأمر الذي من شأنه إن يعزز الحجة القائلة أن الولايات المتحدة ودولاً أخرى تساند بدون لَبْسٍ الهدف المفهوم الذي ترمي إليه الهند، هذا البلد الذي سرعان ما سيكون البلد الأكثر سكاناً في العالم، والهدف هو الانضمام إلى أعضاء مجلس الأمن الدائمين.

ما يتبع ذلك ضرورة معاملة الهند كبلد رئيسي بحق ذاته وليس كجزء من معادلة "الهند-باكستان." بالإمكان دعوة الهند، بل يجب دعوتها إلى اجتماعات دولية معينة حتى ولم تُدعَ باكستان. ولكن كلٌّ من الهند والولايات المتحدة لها مصلحة كبيرة في كل ما يحدث في باكستان وكل ما يحدث لها: إن الهند لن تحقق الإمكانيات المتوفرة لها إذا جرى تحويل مواردها إلى التنازع مع باكستان. وعلاوة على مشكلة التعامل مع الإرهاب المدعوم من باكستان، فإن الحرب من أي نوع ولا سيما الحرب النووية ستكون كارثة. فالهند، بسكانها الذين بينهم 150 مليون مسلم، يجب أن تتنبه أيضاً إلى العواقب الداخلية لازدياد التوتر بين الهند ذات الأغلبية الهندوسية من جهة وباكستان الإسلامية من جهة أخرى. هذه حجة تهيب بالولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى أن تفعل ما في وسعها لتعزيز

الاستقرار داخل باكستان ولتأييد التطبيع التدريجي بين الهند وباكستان. ولكن البلدين ليسا متساويين ويجب عدم النظر إليهما كمتساويين. إن الهند مستعدة وجاهزة للقيام بدور قوة كبرى. أما باكستان فإنها، بالرغم من التقدم الاقتصادي الذي حققته مؤخراً، ليست بعد على طريق ضمان النجاح.

لا توجد مسائل رئيسية يجب التغلب عليها بين اليابان والولايات المتحدة. إن اليابان مندمجة اندماجاً كاملاً في العالم اقتصاديا، وهي أحد البلدان الموقعة على جميع المعاهدات الدولية الرئيسية لمكافحة الإرهاب، وهي شريك بالكامل في الجهود الرامية إلى مكافحة تبييض الأموال. واليابان عضو في مبادرة أمن الانتشار، وإذا حكمنا عليها من تاريخها فإنها ليست بحاجة إلى دروس من أية جهة حول القوة التدميرية للأسلحة النووية. واليابان ثانية أكبر دولة مساهمة مالياً في ميزانية الأمم المتحدة (الأولى الولايات المتحدة) وتحافظ على رابع اكبر ميزانية دفاعية في العالم بالرغم من وجود نص دستوري يمنعها من المحافظة على قوات برية، وبحرية، وجوية.

وإذا كان هناك دليل على عدم رضا اليابان فهو يتعلق بعدم كونها عضواً دائما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهذا أمر، كما هي الحال مع الهند، يجب على الولايات المتحدة أن تضغط لتغييره. لكن المسألة الكبرى مع اليابان تتعلق بسياستها الداخلية أو باستعداد اليابان للقيام بدور دولي أكبر يتجاوز حساب

عدد المبادرات من جانب الولايات المتحدة وغيرها. إن العقبة الرئيسية على طريق قيام اليابان بدور يتناسب مع مواهبها ومواردها هي المادة التاسعة من دستورها (التي بموجبها "ينبذ الشعب الياباني إلى الأبد الحرب كحق سيادي") والمقاومة القوية من جانب الشعب والنخبة في اليابان لأي شيء تشتم فيه رائحة تجدد الروح العسكرية.

بيد أن قادة اليابان يتوسعون تدريجياً في ما هو مقبول. فاليابان، مثلاً، كانت في مقدمة الجهد الدولي لتقديم مساندة اقتصادية إلى حكومة أفغانستان. وأرسلت اليابان أيضاً قوات بحرية إلى المحيط الهندي لتوفير الوقود وغيره من المساندة اللوجستية لقوات الولايات المتحدة وغيرها من القوات العسكرية المشاركة في ما يسمى "عملية دوام الحرية في أفغانستان". ولعل الأهم، إذا أخذنا في الاعتبار عدم وجود تفويض دولي واضح أو تفويض من الأمم المتحدة أن اليابان قدمت أشكالاً متنوعة من المساندة لجهود الولايات المتحدة والجهود الدولية في العراق، بما في ذلك نحو ألف جندي مشاركين على الأرض وبلايين الدولارات كمساعدة لإعادة الاعمار. أوسع من ذلك، أن اليابان قد أرسلت أفراداً إلى ثماني عمليات لحفظ السلام تقوم بها الولايات المتحدة وخمس عمليات إغاثة دولية. إن هذا النوع من المشاركة التي تمثل ياباناً أكثر نشاطاً وأشد تأكيداً لوجودها يجب تشجيعها والترحيب بها. وخطر عودة الروح العسكرية اليابانية هامشي. وقدرة اليابان

على أن تكون شريكاً إقليمياً وعالمياً للولايات المتحدة هي قدرة كبيرة.

ضمن كل ذلك هنالك أهمية المحافظة على علاقة عمل جيدة وشراكة استراتيجية مع اليابان. ومن الواضح أن آسيا هي المنطقة الأكثر ديناميكية في العالم. وعلينا أن ننتظر لنرى هل يمكن لكل هذه الديناميكية أن توظف سلمياً وبصورة فعالة. يوحي لنا التاريخ أن القوى الاقتصادية الناجحة لا تستطيع في الغالب أن تقاوم إبداء هذه القوة في المجالين السياسي والعسكري. لن يكون أمراً سهلاً تجنب سباق تسلح آسيوي، نظراً لتنامي القوة الاقتصادية الفعلية والممكنة للصين وغيرها، والندرة النسبية للمؤسسات المحلية التي لها القدرة على إدارة المنافسات السياسية والعسكرية (لا يوجد في آسيا شيء يشبه ما هو موجود في أوروبا)، ووجود خلافات وتوترات تعود إلى ما قبل عقود من السنين، وإمكانية عدم الاستقرار بل وإمكانية الحرب الناشئة عن برنامج كوريا الشمالية النووي ومسألة تايوان. أمام الولايات المتحدة فرصة أفضل كثيراً لإدارة هذا المستقبل إذا احتفظت بروابط وثيقة مع اليابان وبقيت حساسة إزاء شعور اليابان بعدم الأمن بسبب ما تفعله كوريا الشمالية في المجال النووي ومجال الصواريخ وبسبب نهضة الصين. إن ما يجب تفاديه بأي ثمن أن تشعر اليابان أنها أساساً تعتمد على نفسها، وهذا مفهوم يمكن أن يؤدي بمرور الزمن إلى التقارب مع الصين، أو الانطواء داخلياً، أو حتى التفكير بالقيام بدور أكثر عدوانية بالنسبة لها في المنطقة.[99]

إن دمج أوروبا بالكامل في الشؤون الدولية لمواجهة تحديات الزمن قد تثبت صعوبته كصعوبة أي تحد أخر. لا يمكن أن تُدعى أوروبا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ما دامت فرنسا وبريطانيا محتفظتين بمقعديهما الوطنيين، ولا يبدو أن أية منهما توشك أن تتخلى عن ذلك. ولكن يجب ألا يقف هذا عثرة على طريق رفع مستوى وتكرار المشاورات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على المسائل الاستراتيجية والاقتصادية. ومن المعقول أيضاً أن تجري الولايات المتحدة ودول أوروبية مختارة مشاورات حول المسائل الكبرى التي تواجههما.

يدور نقاش في الأوساط السياسية الأمريكية حول كيفية رد فعل الولايات المتحدة على المزيد من "التجمع" الأوروبي في مجاليّ السياسية الخارجية والدفاع. البعض واجه ذلك بقدر من الترحيب أقل، خشية أن تمضي أوروبا الأشد وحدة وقدرة في طريقها الخاص وأن تعمل ضد الولايات المتحدة. إن كتاباً صدر مؤخراً جاء فيه أن "أوروبا الأشد توحداً لم تعد مصلحة أمريكية غير مشروطة."[100] هذا الاهتمام في غير محله إلى حد كبير. إن وجود أوروبا أقوى وتسير أحيانا في اتجاهات تثير تساؤلات لدى الولايات المتحدة، هو أفضل من أوروبا ضعيفة وليست في وضع يسمح لها أن تكون شريكا نافعا حتى ولو كانت ميالة أن تكون هكذا. لقد أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية على هذه النقطة في خطاب ألقته في باريس في العام 2005: " يتطلب جدول الأعمال

العالمي شراكة عالمية.... ولهذا ترحب الولايات المتحدة قبل كل شيء بتنامي وحدة أوروبا. أمريكا تربح كل شيء من وجود أوروبا أقوى كشريكة في بناء عالم أكثر أمنا وأفضل."[101]

المسألة الحقيقية في هذا الصدد هي الإرادة الأوروبية أكثر مما هي السياسة الأمريكية. إن الدول الأعضاء الخمس والعشرين للاتحاد الأوروبي تنفق معاً أكثر من 160 بليون دولار سنوياً على الدفاع. ولكن المجموع بكامله أقل كثيراً من مبلغ الأجزاء، إذ أن هناك الكثير من التشابك والقليل جداً من التخصص المنسق. تعترف إحدى وثائق الاتحاد الأوروبي الهامة المتعلقة باستراتيجية الأمن الأوروبي بأن "الاستعمال المستمر للموجودات المشتركة سيخفض التكرار والنفقات الإدارية وسوف يزيد الإمكانيات على المدى المتوسط"[102] إضافة إلى ذلك قلما يوجد تفكير بالأدوار الدولية التي تستطيع أوروبا القيام بها بأسلوب نافع، كأن تتقدم الصفوف في تقديم قوات شرطة وقوات عسكرية للتعامل مع ذلك النوع من عدم الاستقرار الداخلي الذي نشأ بصفته خاصية أساسية من خصائص العالم المعاصر.

هذا لا يعني أنه يجب على الولايات المتحدة أن تضع مكافأة للوحدة الأوروبية قبل التعاون الفعلي في ظروف معينة. وعندما يُفتقد الإجماع داخل أوروبا - وهذا احتمال تزايد بعد أن توسع الاتحاد الأوروبي فضم 25 بلدا وهو مرشح لضم المزيد مع مرور الزمن. يجب أن تشعر الولايات المتحدة بحريتها في توجيه الدعوة

إلى بلدان بمفردها للعمل معها إذا شاءت هذه البلدان. وليس القصد بهذا أحداث انقسام في أوروبا، وإنما القصد هو التسليم بأنها ستنقسم في بعض الأوقات – وقد لا يكون ذلك الانقسام وفق الخطوط التي تمثل أوروبا " القديمة " و " الجديدة" حسب قول وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد–والالتفاف من حولها.

لا سبيل للالتفاف على واقع أن العلاقة عبر الأطلسي لن تؤدي عملها في هذه الحقبة مثلما أدته خلال الحرب الباردة بدون التماسك الذي استدعاه المفهوم المشترك على نطاق واسع بوجود تهديد سوفيتي. ثم إن هنالك حقيقة أن جميع التحديات التي سنواجهها ستكون خارج أوروبا. هذا يؤشر إلي تبدل كبير. إن أوروبا بالمعنى الجغرافي كانت "إحدى" ساحات المعارك وغالبا "ساحة المعركة" خلال جانب كبير من القرن العشرين. وحقيقة كون أوروبا الآن يسودها السلام بكاملها تقريبا، وأنها ديمقراطية ومتكاملة اقتصاديا على نحو وثيق يعني أن خطوط خطأ التاريخ في المستقبل المنظور ستكون في مكان آخر. المسألة الاستراتيجية هي ما الذي يبدي الأوروبيون استعدادهم لعمله خارج أوروبا للتأثير في هذا التاريخ. إن هذا التبدل في السياق الجغرافي السياسي إلى جانب توسيع كل من الناتو والاتحاد الأوروبي سيكون معناه بالتأكيد أن التحالف سيتصرف بصورة أقل كتحالف في المستقبل. بدلا من ذلك سيكون أكثر واقعيا أن نتوقع شراكات انتقائية تنشأ بين الولايات المتحدة ومجموعات مختلفة من البلدان الأوروبية، وهذا

يتوقف على طبيعة التحديات القائمة. والهدف بالنسبة للولايات المتحدة لا يتغير، سواء في العمل مع مجموعات من الدول الأوروبية أو مع الاتحاد الأوروبي بمعنى التكامل في محاولة لترويض التحديات المتأصلة في العولمة وعالم ما بعد الحرب الباردة.

☆ ☆ ☆

obeikandl.com